مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 963- 982

المواطنة البيئية كآلية سلوكية لإعمال الحق في بيئة صحية

Environmental citizenship as a behavioral mechanism to implement the right of healthy environment.

سامية قرجع [1*]، مخبر حوكمة منظومة حقوق الإنسان، جامعة سطيف 2، الجزائر، تحت إشراف د. نرجس صفو، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، sa.kerdja@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/07 **تاريخ قبول المقال:** 2022/04/25 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور المواطنة البيئية في إعمال الحق في بيئة صحية، من خلال إيراد مختلف المقاربات التي تبين مضمون مفهوم المواطنة البيئية، والبحث في أسس بنائها، لنتوصل إلى أن غياب مفهوم المواطنة البيئية –سيما في البلدان النامية– يعود إلى التشبع بالمعتقدات والأفكار الخاطئة حول المسائل البيئية؛ بينما تظهر الحاجة إلى تكثيف الجهود والتعاون بين السلطات العليا في الدولة ومختلف شرائح المجتمع للاستجابة الحقيقية لقيم المواطنة البيئية باعتبارها مفهوما تشاركيا بين كل فواعل اللعبة الاجتماعية (الدولة، القطاع الخاص، الأفراد والمجتمع المدني).

الكلمات المفتاحية: الحق في بيئة صحية، المواطنة البيئية، حماية البيئة.

Abstract :

This study aims to clarify the role of environmental citizenship in realizing the right of healthy environment, by introducing the various approaches that show the content of the environmental citizenship's concept, and researching the foundations of its construction, to conclude that the absence of the concept of environmental citizenship -especially in developing countries - due to the saturation of false beliefs and ideas about environmental issues; While there is a need to intensify efforts and cooperation between the higher authorities in the state and the various segments of society in order to truly respond to the values of environmental citizenship, as It is a participatory concept between all the actors of the social game (the state, the private sector, individuals and civil society).

Keywords: Right of healthy environment, environmental citizenship, environmental protection.

[*] سامية قرجع، طالبة دكتوراه.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 963- 982

مقدمــة:

لم يكن الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عقب الحرب العالمية الثانية، كافيا لوقف زحف الحرب الصناعية والاقتصادية على حساب الموارد البيئية، فقد عرف النصف الثاني من القرن العشرين تسابقا مكثفا لتحقيق النمو الاقتصادي لدى الدول المتقدمة التي استنزفت ثروات وموارد الشعوب المستعمرة، والدول النامية التي استقلت حديثا ولم تيأس من العمل على تحقيق تنميتها الاقتصادية والسعي لتحقيق اكتفائها الذاتي والتخلص من التبعية الأجنبية، ما خلق هوة بين التوجه العالمي نحو تحقيق النمو الاقتصادي وبين ضرورة صون البيئة.

إذ تمخض عن النمو الصناعي الضخم استغلال مفرط للمواد الأولية، أنتج تلوثا كثيفا أدى إلى الإضرار بكل عناصر البيئة، فقد مس مجموع الأنظمة الطبيعية والاصطناعية التي تحيط بالإنسان وتؤثر على وجوده، وقد تأثرت أنظمتها سلبا جراء مخلفات الثورة الصناعية التي أفرزت أضرارا ومشاكل بيئية وخيمة، تقتضي مجابهتها قيام المسؤولية الفردية والجماعية، وتضافر جهود جميع أطياف المجتمع من مواطنين ومتخذي القرار ومؤسسات المجتمع المدني، كالتزام أخلاقي جماعي يرمي لتنمية الوعي البيئي في المجتمع، من أجل بناء مواطنة بيئية تنبثق من خلال ذاك السلوك الإيجابي ذي القيمة الاجتماعية وذا البعد الوطني الذي يُجَسِّدُ مسؤولية الأفراد والجماعات لدعم السياسات الخضراء الهادفة لتوفير سبل وسلوكيات بديلة في التعامل مع البيئة.

إن التعامل الإيجابي مع محيط الإنسان يعد مؤشرا قويا عن التمكين من إعمال حق الإنسان في بيئة صحية بشكل يسمح بممارسة سائر حقوق الإنسان، باعتبار البيئة هي القاسم المشترك بين جميع البشر، والأرضية المواتية لممارسة وإنفاذ الحقوق.

وبناء على ما سبق، تتراءى أمامنا الإشكالية الآتية: **كيف تساهم المواطنة البيئية في إعمال حق الإنسان في بيئة صحية؟**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية مساهمة قيم المواطنة البيئية في إعمال الحق في بيئة صحية، إذ تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال تعاظم دور خلق قيم جديدة في تغيير المعتقدات الصورية الراسخة لدى مختلف فئات المجتمع سيما الشرقية منها.

وتقتضي الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مفهوم المواطنة البيئية واستخراج أبعاده وقيمه وأهدافه، وتحليل المقومات التي من خلالها يمكن بناء المواطنة البيئية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في نشأة فكرة المواطنة البيئة.

وعليه يمكن تجسيد الدراسة من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الإطار التأصيلي للمواطنة البيئية

المبحث الثاني: تفعيل أسس المواطنة البيئية لإعمال الحق في بيئة صحية.

المبحث الأول: الإطار التأصيلي للمواطنة البيئية

للتعرف على مفهوم المواطنة البيئية باعتبارها مفهوما حديث النشأة، لابد من التطرق إلى نشأتها (مطلب أول)، ومختلف أبعادها (مطلب ثاني)، ثم الهدف من ظهور هذا المفهوم (مطلب ثالث).

المطلب الأول: نشأة المواطنة البيئية

تقتضي دراسة هذا المطلب التطرق لتعريف المواطنة البيئية (أولا)، ثم مضمونها في الإسلام وظهورها في المواثيق الدولية (ثانيا).

أولا: تعريف المواطنة البيئية

إن كلمة "**مواطنة**" "مأخوذة في اللغة العربية من الوطن وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان وجمعه أوطان، وَوَطَنَ بالمكان أي أقام به، ومواطنة: مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولدا"[1].

"أما اصطلاحا فيُعَبَّر عن المواطنة بالالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، ويلتزم في ذات الوقت بواجبات يتحتم عليه أداؤها"[2].

وتشير المواطنة إلى الانتماء إلى أمة والترابط بوطن، مع الالتزام بالمسؤوليات الناجمة عن هذا الترابط والانتماء[3]، فالمواطنة إذن ارتباط قوي للفرد يعكس حقيقة انتمائه لوطنه، يُلْزمه بواجب الانصياع لتشريعاته وأعرافه وقيمه بل وصيانة مختلف مكوناته.

[1] جنكو علاء الدين عبد الرزاق، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة التنمية البشرية السليمانية، كوردستان، العراق، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص33.

[3] أوكيل محمد أمين، التكريس الدستوري للحق في بيئة سليمة كأساس لممارسة المواطنة البيئية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد02، جانفي 2020، ص125.

أما المواطنة البيئية، فقد ذكر أستاذ علم الاجتماع "جون بوري" بجامعة **لانكستر** ببريطانيا، في دراسة مشهورة عن "العولمة والمواطنة"، أن المواطنة البيئية هي التي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض، كبُعْدٍ جديد للمواطنة ظهر بفعل تطورات الآونة الأخيرة، وتتضمن المواطنة البيئية مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية التي تعزز واقع الحق في البيئة في شتى بقاع المعمورة[1]، وتساهم في إعماله.

ويكون إعمال الحق في بيئة صحية من خلال تفعيل المواطنة البيئية، وذلك بتمكين المواطنين من التأثير على الحكومات والقطاع الخاص بهدف تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية إلى أنماط خضراء وصديقة للبيئة، تحقق مستوى متقدما من العدل والمساواة بين أبناء الجيل الحالي والأجيال القادمة[2]، سيما ما عرفه العصر الحالي من انتهاكٍ للموارد البيئية ينذر بهضم حقوق الأجيال القادمة إذا ما تواصل الاستنزاف والاستغلال غير العقلاني لها.

وعليه يرتكز إعمال الحق في بيئة صحية على بناء مفهوم المواطنة البيئية التي تقوم على إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الإنسان ويدفعه لحماية البيئة وصيانتها واحترامها وهذا هو "جوهر المواطنة البيئة"، إذ يكون الفرد متحمسا وداعيا للقضايا البيئية متفهما مسائلها متحفزا لصون وسطه ومهتما بصحة كوكب الأرض؛ فهي تتعدى مجرد حق مكرس قانونا إلى كونها تمازج بين الحقوق والواجبات التي يلتزم بها الفرد مقابل تمتعه بالحق في البيئة.

فأهمية المواطنة البيئية تظهر من خلال دورها الفعال في تنمية البيئة وإعمالها كحق للإنسان، يضع مسؤولية الحفاظ عليها على الجميع، بتضافر الجهود بشكل يساعد على إنفاذ الحق في بيئة صحية كحق يمنح المواطن إمكانية العيش في أفضل الظروف، والتمتع بظروف بيئية طبيعية سليمة تسمح له بحياة كريمة في بيئة متوازنة، فلا مجال لإنكاره كحق[3] يقتضي صنع مواطن بيئي بامتياز يضمن حماية حقيقية لمحيطه.

ثانيا: نشأة فكرة المواطنة البيئية

إن الحديث عن تبلور مفهوم المواطنة البيئية يتطلب التعريج على اعتناء الإسلام بهذه الفكرة الحيوية (رقم 1)، ثم تناول فكرة المواطنة البيئية في المواثيق الدولية (رقم 2).

[1] سعيد حياة وبرحومة عبد الحميد، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، حالة NCArouiba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 2017/18، ص274.

[2] بوزيان عليان، تفعيل فكرة المواطنة البيئية في السياسات التشريعية: دراسة مقارنة، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 02، العدد 02، 2014/12/30، ص28.

[3] أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص.ص 43-44.

1-المواطنة البيئية في الإسلام:

جعل الله من الأرض محورا للحياة الإنسانية، فأمدها بكل حاجيات الإنسان من نبات وحيوان وثروات طبيعية هائلة للانتفاع بما في الأرض، وحث على تعميرها تأكيدا للعلاقة بين خلافة الإنسان والبيئة، إذ قال تعالى في الآية 30 من سورة البقرة: "**وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة**"، أي قوما يخلف بعضهم بعضا، جيلا بعد جيل. وقال تعالى في الآية 165 من سورة الأنعام:" **وهو الذي جعلكم خلائف الأرض**"، فكل جيل أمينٌ على ما اسْتُخْلِفَ عليه، يحافظ عليها ويسلمها للجيل الذي يليه، أي أنه يملك البيئة ملكية انتفاع لا رقبة ... فهو يستخدمها وينتفع منها بتقدير وحِلْمٍ، ولا تؤول إليه ملكيتها النهائية، بل يملك الانتفاع بها دون التصرف والإضرار بها، وهو إرشاد لسبل إعمال حقه في بيئة متوازنة بشكل من المساواة بين أبناء الجيل الواحد مع الحفاظ عليها للأجيال اللاحقة.

وقال أيضا:" **كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين**"، "**كلو واشربوا ولا تسرفوا**"... "**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**" أي جعلكم عمارا تعمرونها وتسكنون بها وهذ لا يتأتى إلا بأمرين: **أولهما** أن يبقي الصالح على صلاحه ولا يفسده، **والثاني** أن يصلح ما يفسد ويزيد إصلاحه، ولا شك أن في الأمرين خير ضمان لإعمال حق الإنسان في بيئة صحية وتحقيق تنميتها واستدامتها[1]، باعتبار أن الله خلق كل شيء بقدر ما يحتاج إليه الخلق في كل مكان وزمان.

ويتوافق ذلك مع ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام في النهي عن الإسراف لمَّا مر بسعد وهو يتوضأ فقال له:" ما هذا السَّرَف يا سعد؟" قال:" أفي الوضوء سرف؟" قال: "نعم، وإن كنت على نهر جار".[2]

فقد تناول القرآن والسنة مسألة المواطنة البيئية بشكل عميق، إذ يلزم الإنسان باتخاذ الحيطة والحذر في التعامل مع بيئته بما يحفظها، بمنهج الوسطية والاعتدال في استخدام الموارد حفاظا عليها للأجيال الحالية والقادمة، ضمانا لإعمال الحق في البيئة لكل الأجيال.

2-المواطنة البيئية في المواثيق الدولية

ظهرت فكرة المواطنة البيئية –كما أشرنا آنفا– بعد فشل السياسات الحكومية في مجابهة التدهور البيئي الذي أدى إلى تفاقم المشكلات التي عانت ولا تزال تعاني منها الكرة الأرضية.

---

[1] بوزيان عليان، المرجع السابق، ص.ص28-31.

[2] كامل رحاب مصطفى، التنمية المستدامة في القرآن الكريم، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، المجلد 10، العدد 16، 2017/06/30، السعودية، ص36.أنظر: https://jqrs.qurancomplex.gov.sa/?p=871، بتاريخ: 2021/12/18، الساعة: 12:10.

فقد بادرت مجموعات من الباحثين والمهتمين بحماية التنوع البيولوجي وحماية النباتات والحيوانات من إلى تنظيم حملات توعوية منذ بداية القرن العشرين، ساهم ذلك في إبرام بعض الاتفاقيات الإقليمية الداعية إلى حماية تلك الأنواع كاتفاقية حماية الطيور المفيدة للزراعة لسنة 1902 واتفاقية حماية الفقمة ذات الفراء لسنة 1911 بين بريطانيا وأمريكا، وتوالت الاهتمامات الإقليمية بحماية فصائل الحيوان والنبات من الانقراض، كميلادٍ للشعور بأهمية النظام البيئي وضرورة السعي لإيقاف تراجعه في بعض البلدان كجانب من جوانب حق الفرد في العيش في بيئة متوازنة.

واستجابة لتصاعد النداءات المنددة بالتدهور البيئي، تم عقد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 لإطلاق مجموعة من النشاطات التي ترمي لزيادة المعرفة بالحالة البيئية وتأثيرها في الإنسان والموارد (تقويم البيئة)، إلى جانب العمل على بذل مجهودات لوضع تدابير في مجال التعليم والتوعية الشعبية والمساعدة التقنية للبلدان النامية، باعتبار أن إنقاذ الأرض يستلزم جهدا دوليا موحدا وتعاونا عالميا منسقا بين جميع أبناء الجنس البشري[1].

وقد انبثق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن مؤتمر ستوكهولم الذي يعمل على تعزيز الوعي العام البيئي والتشجيع على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والتصدي للتلوث البيئي وحماية المعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية قصد تحقيق تنمية بيئية مستدامة[2]، يتحمل الجميع مسؤوليتها للوصول إلى إعمال فعلي لحق الإنسان في بيئة صحية ومتوازنة، وهو الالتزام الأخلاقي والتعاقدي الذي وضعته المواثيق المعنية بحماية الحق في البيئة من خلال الربط بين صاحب الحق (الإنسان) والبيئة كموضوع له، يلتزم الإنسان بحمايتها مقابل تمتعه بالحق في العيش ضمنها بصورة مواتية، بل ووضع على عاتقه مسؤولية حمايتها وتحسينها حتى تنتقل للأجيال اللاحقة، وهو ما تناوله اعلان ستوكهولم، وقننه الميثاق العالمي للطبيعة 1982 الذي قضت المادة الأولى منه بحق الإنسان في بيئة تسمح له بالعيش الكريم، وعليه واجب تحسينها للأجيال القادمة[3].

كما تم عقد مؤتمر قمة الأرض حول البيئة والتنمية سنة 1992 الذي عرف حضورا عالميا قويا، صدر عنه عدة وثائق أهمها إعلان ريو الذي يضم 27 مبدأ يتم الاستناد إليه في إدارة الكرة الأرضية باعتبارها "دار

[1] عليان بوزيان، المرجع السابق، ص.ص.31.

[2] عمروش الحسين، المواطنة البيئية العالمية، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، جامعة الجنان، العدد 06، يونيو 2014، ص.ص 98-99. انظر: https://www.gcedclearinghouse.org، بتاريخ: 2021/12/19، الساعة: 11.22.

[3] فتيسي فوزية، نحو التأسيس للحق في البيئة الصحية في ظل أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة باتنة 01، 2019-2020، ص40.

البشرية"، وأهم ما ورد فيه المبدأ الثاني الذي يضع على عاتق الدول ضمان ألا تخلق أنشطتها أضرارا بيئية لدول أخرى، وكذا المبدأ الثامن الذي يلزم الدول بالتخلي عن وسائل إنتاج أو استهلاك تتعارض وتحقيق نمو دائم لجميع الشعوب[1] دون تهميش أو إقصاء، مع الدعوة إلى ضمان مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وإلزام الدول بتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات حول البيئية حسب المبدأ العاشر من الإعلان، وهي الطريقة المثلى لبناء أسس متينة لمواطنة بيئية فعالة لدى كل الفاعلين في الدولة سواء كانوا مواطنين أو صناع قرار أو ناشطين في المجتمع المدني وكذا القائمين على القطاع الخاص إعمالا للحق في البيئة.

ومن ثم ظهرت ملامح وعي بيئي دولي أحسنت منظمات المجتمع المدني وطنيا وعالميا توظيفه في تفعيل فكرة المواطنة البيئية العالمية التشاركية.

وتؤكد ديباجة ميثاق الأرض "كلنا واحد ومستقبل البشرية يعتمد علينا"، على ضرورة الاتحاد لخلق مجتمع عالمي يرمي لحماية البيئة على أساس احترام حقوق الإنسان الطبيعية والاقتصادية والعدالة لثقافة السلام وهذا لا يكون إلا عندما يكون الناس على علم أنه يجب إيجاد حلول محلية لرؤية التغيير العالمي وتعزيز الشعور بالترابط العالمي والمسؤولية العالمية.[2]

المطلب الثاني: أبعاد المواطنة البيئية:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن مفهوم المواطنة البيئية يسعى لترجمة مجموعة من الأبعاد تتلخص فيما يأتي:

1- البعد السياسي:

يتجلى في مدى إحساس الفرد بانتمائه إلى وطنه الذي يظهر ككيان سياسي يتبلور من خلال مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، إضافة إلى الأفكار التي تتكون لدى الفرد حول ذاك الكيان السياسي الذي يعيش في بيئته ومدى تأثره وتأثيره فيه[3]، سعيا لتجسيد أفكاره في بيئته السياسية التي ينتمي إليها، والتي يملك حق ممارستها انطلاقا من جملة الحقوق السياسية التي يكفلها له قانون وطنه وتمنحه الحق بأن يكون له دور سياسي في وطنه كحق الانتخاب والترشح وتأسيس حزب سياسي[4]، ومن تلك الأفكار فكرة

[1] بوزيان عليان، المرجع السابق، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.31-34.

[3] جنكو علاء الدين عبد الرزاق، المرجع السابق، ص33.

[4] قصير مهدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص.ص 46-47.

المواطنة البيئية التي يتيح التمتع بالحقوق السياسية للمواطن فرصة ممارستها من خلال طلب الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة، وكذا استعمال حق المشاركة العامة في التعبير عن آرائه في المسائل البيئية، إضافة إلى إعمال حق إنشاء الأحزاب والجمعيات والنقابات من خلال الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في مجال الدفاع عن البيئة ومعارضة القرارات الإدارية والقضائية التي من شأنها المساس ببيئته.

2- البعد الاجتماعي:

ويسعى هذا البعد لتجسيد الحاجة للانتقال من الحالة الفردية الأخلاقية إلى القدرة على العيش المشترك مع الآخرين، وهو ما يستلزم التشاركية وتقاسم الحقل الاجتماعي العام خاصة وأن فكرة المواطنة البيئية وليدة الضرورة الاجتماعية، باعتبار أن المجتمع هو الذي أفرز مختلف المشاكل البيئية بسبب تباين مستوياته وتوجهاته وسلوكيات أفراده[1] التي قد تمس بالبيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الفرد وبيئته فإن المقصد من صيانة البيئة هي حماية المجتمع والنهوض به[2].

3- البعد الوطني:

يظهر البعد الوطني للمواطنة البيئية من خلال نشر الوعي البيئي وسط مواطني المجتمع بشتى الوسائل وعلى كل المستويات، بدءا من دمج التربية البيئية في المناهج التربوية منذ المراحل التعليمية الأولى، وتوعية مختلف الشرائح الاجتماعية عن طريق الجمعيات الخضراء والندوات والحملات التوعوية، وكذا الالتزام بمجموعة من الواجبات التي تقع على الفرد باعتباره مواطنا في بلده ويتمتع بحقوقه المكفولة له قانونا، ويتجلى ذلك مثلا في دفع الضرائب الإيكولوجية واحترام التشريعات[3] البيئية، علما أن المواطنة البيئية تنبثق عن المواطنة التي تستدعي الشعور بالانتماء للوطن باعتباره البيئة الحاضنة لكافة المواطنين[4]، والتي تتطلب حماية الوطن في كل جوانبه سيما الجانب البيئي الذي يؤثر بشكل كبير في سائر الجوانب الأخرى، وهو ما يبرره سلوك مواطني مدينة بيترسبورغ في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمكن أفراد المجتمع بتعاونهم من تحويلها من مدينة دخناء خلال اربعينيات القرن الماضي إلى مدينة خالية من التلوث والأدخنة، كحملة جيدة

[1] المرجع نفسه، ص50.

[2] عبد العال ريهام رفعت، المواطنة البيئية كما يتصورها اعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، مصر، المجلد 11، العدد 2017/01/01، ص143.

[3] حمدان حيان، دراسة العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية وفعالية المنظمات، دراسة ميدانية على طلاب الجامعات الخاصة والعامة السورية، الجامعة الوطنية الخاصة، 2015/2014، ص13.

[4] عبد العال ريهام رفعت، المرجع السابق، ص143.

لسلوك الإنسان أدت إلى تخفيض نفقات غسل الملابس إلى 40 مليون دولار، والحد من تسرب الأدخنة إلى نسبة 94%[1].

4- البعد البيئي:

باعتبار البيئة أحد المحاور الفاعلة في المواطنة البيئية، فيجب التوجه نحو التنمية المستدامة عن طريق غرس مبادئ المواطنة البيئية والحث على صيانتها وعدم استنزاف مواردها ليس فقط في وسط المجتمع الوطني بل المجتمع العالمي كله، فالبيئة هي القاسم المشترك بين كل الشعوب والأمم، وحمايتها هي الهدف المشترك بين المواطنة البيئية والتنمية المستدامة، كل ذلك من أجل نهوض حقيقي بالبيئة[2].

5- البعد العالمي:

إن البيئة قضية عالمية تخص كل البشرية حيثما وجدوا عبر أنحاء العالم وهم جميعهم ملزمون بضمان الحماية الحقيقية لها، وهنا أيضا تظهر قيمة التضامن والتشاركية العالمية لمواجهة الأخطار المحدقة بالكوكب المريض (الكرة الأرضية).

ومن خلال تحليل أبعاد المواطنة البيئية تبرز أربع قيم أساسية ترتكز عليها فكرة المواطنة البيئية وهي:

1- قيمة المسؤولية الشخصية والاجتماعية نحو البيئة

تنبثق المسؤولية الشخصية من ذلك الشعور الإيجابي النابع من داخل الفرد تجاه البيئة بهدف صيانتها، وذلك من خلال الالتزام بالعديد من الواجبات كواجب دفع الضرائب الإيكولوجية واحترام القوانين[3] البيئية والالتزام بصيانة البيئة وحمايتها التزاما شخصيا نابعا من قناعة كل شخص بواجباته نحو البيئة دون الحاجة إلى تدخل الدولة بالردع والعقاب، بصورة تعكس مدى وعي الأفراد بأهمية معالجة مختلف القضايا البيئية، فمتى تحقق ذلك عند كل مواطن تحولت المسؤولية الشخصية إلى مسؤولية اجتماعية تتقاسمها مختلف فئات المجتمع التي تعمل معا للتصدي للقضايا البيئية.

وهو ما يعكس تأسيس البعد السياسي للمواطنة البيئية على الشراكة بين المواطن والدولة لضمان حماية حقيقية للبيئة.

2-قيمة المساواة (العدالة البيئية)

[1] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1978، ص.ص 174-175.

[2] عبد العال ريهام رفعت، المرجع السابق، ص143.

[3] حمدان حيان، المرجع السابق، ص14.

تمثل هذه القيمة التي أكدتها الأديان السماوية والمواثيق الدولية، والتي تبنتها التشريعات الوطنية لاحقا جوهرا للديمقراطية الصحيحة. هذه الديمقراطية تقتضي إعمال كل أشكال ومستويات المساواة، انطلاقا من المساواة أمام القانون وأمام المرافق العامة والخدمات الاجتماعية، وصولا إلى المساواة في تقلد الوظائف العامة.

وترتبط المساواة بشكل وثيق بالعدل فلا تتحقق إلا بتحقيق العدل، وكلما عَمَّت العدالة الاجتماعية زاد مستوى المواطنة وقوة الانتماء إلى الوطن[1].

وفي الجانب البيئي، تتحقق العدالة البيئية من خلال تكريس المساواة بين الأفراد بمختلف مستوياتهم وإمكانياتهم في الانتفاع بالموارد البيئية، وفي آن واحد المساواة في الالتزام نحو البيئة بالحماية والصيانة والحفاظ على مواردها، أي المساواة في الحقوق والواجبات مع البيئة.

فالعدالة البيئية لم تعد تقتصر على حق اللجوء للقضاء، بل تطورت لتشمل الحق في التوزيع العادل لعوائد استغلال الموارد الطبيعية بين الأفراد، وحق الوصول للمعلومات البيئية والمشاركة في القرارات المتعلقة بالبيئة[2].

3-قيمة التضامن (المشاركة البيئية)

تقتضي هذه القيمة اتحاد جهود كل أبناء الوطن الواحد بل كل الأشخاص الدولية مهما كانت طبيعتها وتعاونهم في مجال حماية البيئة، كما تظهر من خلال المشاركة العامة، أفرادا ومسؤولين، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، باعتبار القضايا البيئية مسؤولية جماعية تستدعي تعاون جميع الفاعلين في اللعبة الاجتماعية وتشجيع بعضهم البعض، فالمواطنة البيئية تعزز دور الجماعة داخل المجتمع؛ فقد ساهم سماح هيئة الزراعة الأمريكية للمزارعين باستخدام أسمدة إشعاعية أدت لتلويث المحاصيل الزراعية في قيام احتجاج عارم من قبل الجرائد الكبرى والإذاعة والتلفزيون على أساس اهتمامات المواطنين البيئية التي تستدعي تعاون جميع الفئات، وقد نص المبدأ 10 من إعلان ريو على ضمان مشاركة المواطنين في حماية البيئة وصيانة مواردها، كأحسن وسيلة لمعالجة القضايا البيئية[3].

المطلب الثالث: أهداف المواطنة البيئية

[1] غدائفي هند وغضبان رحيمة، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية بمدينة باتنة)، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الوادي، العدد 07، سبتمبر 2018، ص06.

[2] فتيسي فوزية، المرجع السابق، ص52.

[3] عرابية فضيلة، آفاق تعزيز أبعاد المواطنة البيئية كآلية لحماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 01، مارس2021، ص69-70.

تهدف المواطنة البيئية إلى غرس مجموعة من القيم لدى الأفراد لربطهم ببيئتهم داخليا وعالميا، باعتبار أن البيئة الإنسانية واحدة لا يمكن تجزئتها، فالضرر البيئي الذي يقع في منطقة ما قد لا ينتهي أثره فيها، بل يمتد ليعبر الحدود الوطنية إلى أبعد نقطة من الكرة الأرضية، باعتبار واجب حماية البيئة واجب إنساني لا يتأثر بالحدود الجغرافية للبلدان[1]، كما تهدف المواطنة البيئية كذلك إلى:

4- تعزيز مبادئ العدالة البيئية بما يضمن التوزيع العادل للموارد الطبيعية والأخطار البيئية؛

5- تأمين الحقوق البيئية للإنسان؛

6- تنمية المسؤولية البيئية للمواطنين سواء المسؤولية الشخصية أو الاجتماعية؛

7- إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية[2].

المبحث الثاني: تفعيل أسس المواطنة البيئية لإعمال الحق في بيئة صحية

إن الغرض من غرس قيم المواطنة البيئية في الذهنيات والمعتقدات هو إقرار الحقوق المرتبطة ببيئة الفرد وإعمالها انطلاقا من ضرورة تمتعه بتلك الحقوق التي تضع على عاتقه مجموعة من الواجبات يضطلع بها من أجل الحفاظ عليها، لذا يجب التطرق إلى دور القوانين البيئية في تفعيل المواطنة البيئية (مطلب أول)، ثم دور ممارسة الحقوق الإجرائية لنشر الوعي البيئي (مطلب ثاني)، وأخيرا دور الأنشطة التعليمية ومواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز مقومات المواطنة البيئية (مطلب ثالث).

المطلب الأول: تفعيل المواطنة البيئية من خلال الأحكام والقوانين البيئية

في مقابل تمتع المواطن بحقوقه المتعلقة بالبيئة وجب عليه تحمل مسؤوليته نحو البيئة بكل عناصرها بكل أمانة وولاء حتى يتسنى إطلاق اصطلاح المواطن الإيكولوجي اعتمادا على سلوكياته، وهو ما يتجلى من خلال احترام مختلف الأحكام والقوانين المتعلقة بالبيئة.

أولا: احترام وتطبيق القوانين البيئية

إن واجب احترام القوانين البيئية يبدأ من أعلى إلى أسفل، من السلطة العليا في الدولة إلى عامة الشعب، بدءا من انضمام الدول إلى الاتفاقيات البيئية الإقليمية والعالمية، بل والمبادرة بالدعوة إلى عقد المحافل الدولية والإقليمية لمناقشة القضايا البيئية وكيفية استدامة مواردها، والتعاون الدولي لإيجاد حلول للتدهور البيئي الذي تنعكس آثاره على الدول عامة والدولة مصدر الضرر خاصة، باعتبار الأضرار البيئية

[1] بخوش مديحة، دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية عرض لبعض النماذج العالمية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة تبسة، العدد 02 (عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الانفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة)، ديسمبر 2018، ص48.

[2] عبد العال ريهام رفعت، المرجع السابق، ص143.

عابرة للحدود لا تتوقف أضرارها عند منشئ الضرر، وهو ما دعا إليه مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية 1972، ومؤتمر ريو حول البيئة والتنمية 1992.

إن انصياع المواطنين للقوانين البيئية يرمي إلى تحقيق الحماية القانونية المثلى لكل عناصر البيئة، ولعل أبرز قانون في هذا المجال هو القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجزائري الذي تأسس على مجموعة من المبادئ التي يجب احترامها والتقيد بها ضمن البيئة التي يعيش فيها طبيعية كانت أو اصطناعية، كمبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي ومبدأ النشاط الوقائي وغيره.

إضافة إلى مجموعة من القوانين الأخرى التي تساهم في حماية البيئة، ومنها القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات الذي أورد فصلا كاملا بعنوان "**وجبات عامة**" والذي ينحصر بين المادة 06 إلى 11 منه، يتناول ضرورة الالتزام بتقليص إنتاج النفايات والعمل على ضمان تثمينها وفق المعايير البيئية التي تهدف لضمان حماية الإنسان وصيانة بيئته، أو العمل على إزالتها في حالة عدم تمكن منتجي النفايات من تثمينها تشجيعا على التعاون في مجال تسيير النفايات بمختلف أشكالها[1] تعزيزا لقيم المواطنة البيئية التي تستوجب التضامن في صيانة البيئة والحفاظ عليها.

علاوة على القانون رقم 05/04 المتعلق بالتهيئة والتعمير الصادر في 2004/09/15 الذي يحدد القطع الأرضية الصالحة للبناء بموجب المادة 04 منه[2].

ثانيا: إعمال مبدأ الملوث الدافع للتقليص من الأضرار البيئية

إن التشجيع على تجنب الأضرار البيئية قبل نشوئها يكون بإلزام القائمين بالأنشطة التي قد تضر بالبيئة بإجراء دراسات عن مدى تأثير أنشطتهم على البيئة قبل تجسيد تلك الأنشطة على أرض الواقع، وقد تناول القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في المادة 03 فقرة 07 منه ضرورة تحمل الشخص الذي قد يتسبب نشاطه في أضرار بيئية كل نفقات تدابير الوقاية من التلوث، وكذا نفقات إعادة الحال إلى ما كانت عليه في إطار مبدأ الملوث الدافع، ومن أهم أشكال تطبيق المبدأ ما يُعَبَّرُ عنه بالجباية الإيكولوجية في مواجهة الضرر الناتج عن التلوث الذي يلحق البيئة قصد استدامة حمايتها وصيانة مواردها وعناصرها[3].

[1] أنظر: القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادرة في 2001/12/15.

[2] بن داود صوفي، دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة تيارت، العدد6، جوان2018، ص151.

[3] انظر المادة 03 فقرة 07 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003، ص09.

وتتمثل الجباية البيئية أو الجباية الخضراء في مجموع الإجراءات الجبائية (رسوم، ضرائب، إتاوات وإجراءات ضريبية وتحفيزية) الرامية للتعويض أو الحد من الآثار الضارة التي تلحق البيئة جراء الأنشطة الملوثة[1]، كإجراء يرمي لتجنب الضرر البيئي أو التقليص منه قدر المستطاع في إطار إعمال مبدأ الملوث الدافع.

ونجد أن تجاوب المواطنين مع إعمال الملوث الدافع لا بد أن يكون طواعية، وإن كانت نسبة مساهمته في التلويث ضئيلة جدا حتى يتم بلوغ المواطنة البيئية، وأبلغ مثال في هذا الصدد ما تم التطرق إليه سابقا عن نموذج مدينة بيترسبورغ، التي تحوت من مدينة الأدخنة إلى مدينة نظيفة خالية من الضباب والتلوث عن طريق تجنيد كل أفراد المجتمع طواعية ودون مقابل مادي، بالعزوف عن استعمال الفحم، وتركيب المواقد المانعة للدخان، كما تبرع رجال الصناعة بأموال طائلة لمنع انبعاث أدخنة المصانع، واستعمال السكك الحديدية لزيت الديزل بدلا من البخار... لتصل نسبة الاستثمارات الموجهة لتغيير الوقود وتركيب أجهزة تنقية الهواء إلى 380 مليون دولار، تحمل رجال الصناعة منه 75% والسكان 25%، كابلغ مثال عن التضامن والتعاون[2].

المطلب الثاني: ممارسة الحقوق الإجرائية وسيلة فعالة لنشر الوعي البيئي

يقتضي نشر الوعي البيئي ممارسة الحقوق الإجرائية، من خلال الإعلام والمشاركة البيئية (أولا)، والانخراط في الجمعيات البيئية (ثانيا).

أولا: الإعلام البيئي والمشاركة في القرارات المتعلقة بالبيئة

يرمي إقرار الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والسياسات التنموية التي قد تمس بإحدى عناصر البيئة في الوقت المناسب وبكل شفافية إلى نشر الوعي البيئي بين الأفراد لتشجيع مختلف شرائح المجتمع ودفعهم للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، وتحفيزهم على اقتراح الحلول الضرورية للشؤون البيئية والتنموية؛ وتعد المشاركة البيئية توسيع لحق المواطن في المساهمة إلى جانب السلطات المحلية في تسيير شؤون الجماعات المحلية وصولا إلى ما يعرف بالديمقراطية التشاركية تحقيقا للعدالة الإيكولوجية، وهو ما أقره المشرع الجزائري في باب كامل من قانون البلدية رقم 01/11 بعنوان:" مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، أشار من خلاله إلى التسيير الجواري للشأن المحلي من قبل المواطنين المحليين[3]، وكذا

[1] قليل علاء الدين، دور الجباية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، مجلة القانون والمجتمع، مجلد 05، العدد 02، 2017/12/01، جامعة أدرار، ص274.

[2] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، المرجع السابق، ص175.

[3] بن داود صوفي، المرجع السابق، ص152.

القانون رقم 10/03 الذي أقر بموجب المادة 03 منه الإعلام والمشاركة[1] كمبدإ يقوم عليه قانون حماية البيئة، وهو ما يتوافق أيضا مع المبدأ 10 من إعلان ريو الذي ينص صراحة على أن قضايا البيئة تعالج على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين... كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار..."[2] كإحدى صور التعاون الداخلي بين المواطنين وصناع القرار لتوفير حماية فعالة للبيئة، سيما لو تمت ترقية دور المواطن من مجرد إبداء الرأي في المراحل المسبقة لاتخاذ القرارات البيئية –الذي تعود كامل السلطة التقديرية في الأخذ به أو عدمه إلى الإدارة– إلى المشاركة الفاعلة والإيجابية التي تلتزم الإدارة بالأخذ الفعلي بها في كل مراحل عملية اتخاذ القرار في المجالات التي يمنح القانون للمواطنين حق المشاركة فيها وبالطرق القانونية التي تساعد على ضمان حماية البيئة، ما يساهم في توسيع دائرة المشاركة بما يُمَكِّنُ من الإعمال الفعلي للحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئية.

ثانيا: الانخراط في الجمعيات البيئية

يعد إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والانخراط فيها –مَهْمَا كان توجهها– حقا مكفولا بموجب القوانين الدولية والوطنية، تثبت للمواطن بمجرد توفر الشروط القانونية فيه، وقد خص القانون رقم 10/03 الجمعيات بفصل خاص، إذ يمكن للجمعيات البيئية أن تختار نشاطها في أي مسار شاءت سواء كان ضمن المسار التوعوي أو الرقابي أو خوض طرق الطعن ضد القرارات التي يمكنها أن تمس بالبيئة، كل ذلك حسب هدفها المحدد في قانونها الأساسي، وباضطلاع الجمعيات البيئية بكل تلك المهام أصبحت ضمانا ضد تعسف الإدارة في مواجهة البيئة[3]، من خلال ضغطها على السلطات ومتخذي القرار من أجل تكريس الحماية الحقيقية للبيئة ومواردها، وكشريك أساسي إلى جانب متخذي القرار لإعادة توجيه قراراتهم وفق ما يساهم في حماية وتنمية البيئة وترشيد استغلال مواردها.

وعليه يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية تبادل الخبرات مع مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية، إضافة إلى العمل على الاستعانة بخبرات اللجنة الخاصة ببرنامج المواطنة البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدول غرب آسيا، وذلك قصد دمج المواطنة البيئية في

[1] أنظر: المادة 03 من القانون رقم 10/03، المرجع السابق، ص 09.

[2] أسماء علي أبا حسين، مؤشرات قياس مدى تحقيق المواطنة البيئية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 02، 2006، ص39.

[3] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، جويلية 2007، ص.ص 140–142.

عادات وتقاليد المجتمعات بصورة تولد لديهم الإحساس بضرورة حماية البيئة كإحساسهم بضرورة أداء مناسكهم وممارسة معتقداتهم.

فالحديث عن دور الجمعيات في حماية البيئة يتضمن التطرق لدورها في تعزيز قيم المواطنة البيئية الحقيقية من خلال توعية المواطنين بقضايا بيئتهم وتشجيعهم على التعاون الجمعي لتوفير حماية حقيقية للبيئة[1]، وهو السبيل نحو تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى المواطنين، وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة، ومعالجة السلوكيات السلبية المتبعة تجاه البيئة والناجمة عن غياب مفهوم المواطنة البيئية، ما يؤدي إلى إكساب المواطنين المهارات الصائبة التي تعينهم على صيانة محيطهم، وتمنحهم آلية ترشيد موارده من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تنمية مقومات المواطنة البيئية من خلال الأنشطة التعليمية ومواقع التواصل الاجتماعي.

يُفصح هذا المطلب عن دور إدراج التربية البيئية في البرامج التعليمية (أولا)، وتشجيع مواقع التواصل الاجتماعي لخدمة البيئة في بناء وتعزيز المواطنة البيئية (ثانيا).

أولا: الأنشطة التعليمية كمحور رئيسي لغرس قيم المواطنة البيئية

ترى منظمة الصحة العالمية أن التعليم البيئي هو"عملية تقوم بتطوير المواطنة القادرة، التي ترغب بالعمل في سبيل إيجاد حلول للمشكلات البيئية"[2]، إذ أقرته العديد من المؤتمرات الدولية على غرار مؤتمر بلغراد لسنة 1975 حول التربية البيئية الذي أكد على دور التعليم البيئي في حل المشكلات البيئية، ومؤتمر موسكو 1987 الذي وضع استراتيجية دولية للتعليم البيئي وتعزيزه من خلال المناهج الدراسية، كما عقدت مؤتمرات عربية في هذا السياق أهمها مؤتمر الخرطوم 1972 حول البيئة والتربية البيئية، إلى جانب مؤتمر الكويت 1976 الذي سعى لوضع استراتيجية عربية للتعليم البيئي[3].

إذ تعد الروضة والمدرسة اللبنات الأولى لبناء القيم وصناعة منهج قيمي يتتلمذ عليه الأطفال قصد خلق مواطنين فعليين وفاعلين يساهمون في بناء وطنهم والتضحية من أجله بالنفس والنفيس، من خلال اكتساب الأطفال بعض المفاهيم البيئية المتعلقة بالغذاء والنبات والحيوان، والنظافة، وأسباب التلوث المحيط

[1] بن داود صوفي، المرجع السابق، ص152.

[2] إيمان عباس الخفاف، التعليم البيئي في رياض الأطفال، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص66.

[3] إيمان عباس الخفاف، المرجع السابق، ص74.

بالطفل بكيفية يستوعبها، مع تعليمه أشكال وأنواع القمامة وضرورة وضعها في الأوعية المخصصة لها[1]، كأسس لغرس القيم البيئية الخلقية في نفسه مبكرا، وصقل معارفه البسيطة مع كل مرحلة تعليمية.

ورغم ضرورة تبسيط التعليم في بداياته إلا أن ذلك لا يمنع بتاتا من إدراج التربية البيئية في برامجهم التعليمية منذ المرحلة الابتدائية، بطريقة مبسطة تسليهم وتسهل عليهم استيعاب ضرورة حماية محيطهم، كما تنمي لديهم الشعور بالمواطنة البيئية من خلال النشاطات الصفية واللاصفية* التي يقدمها المعلم للتلاميذ قصد تنمية المواطنة البيئية لدى التلاميذ، كالأمثلة الواردة في الكتاب المدرسي، الصور والأشكال، الرحلات والمسرح المدرسي، أسلوب دراسة الحالة، القصص والروايات، التطبيقات الميدانية... وهو ما يدفع التلميذ إلى ممارسة النقد الذاتي وتمييز الأفعال الإيجابية والسلبية تجاه بيئته وبالتالي يتعلم الامتثال للقيم التعليمية كالمثابرة على حماية البيئة، وتربيته على أداء واجباته والتمسك بحقوقه نحو بيئته[2]، ما يخلق لديه الاهتمام بالمشكلات البيئية والمشاركة في إيجاد حلول موضوعية وفعالة لها، وهو ما يصب في تنمية الحس البيئي لدى التلاميذ.

ثانيا: الاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة البيئية

أفرزت التطورات التكنولوجية والتقنية الحديثة ظهور ما يسمى مواقع التواصل الاجتماعي التي نقلت الفرد من عالمه المادي إلى العالم الافتراضي، ما خلق هوة كبيرة في العالم المادي الذي تراجعت فيه القيم والمبادئ بشكل مرعب، فأصبح الإخوة والأصدقاء يلتقون على منصات التواصل الالكتروني أكثر من التقائهم على أرض الواقع، ما أدى لخلق المقاهي الالكترونية التي حلت محل المقاهي المادية، ما أضفى أهمية كبرى على تلك المواقع التي جلبت اهتمام الصغير والكبير، المتعلم وغير المتعلم، النساء والرجال، الأمر الذي جعل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تنتقل إلى العالم الافتراضي الذي يعد موقع اللقاءات والحملات والدعايات... لسرعة تنقل واستقبال المعلومة فيه.

لذا وجب تسخير مواقع التواصل الاجتماعي هذه لتنمية روح المسؤولية للمساهمة الفعالة والطوعية في حماية وصيانة بيئتهم، وهو ما يظهر من خلال إنشاء القنوات والمدونات والصفحات المعنية بالقضايا البيئية

[1] المرجع نفسه، ص79.

*الأنشطة اللاصفية: نشاطات مناسبة لأعمار التلاميذ وإمكاناتهم، يمارسونها اختياريا خارج حدود الفصول المدرسية، لتناسبها مع ميولهم؛ يتمكن التلاميذ من خلالها من اكتساب خبرات حسب مرحلة نموهم، فتحقق الأهداف التربوية داخل المدرسة كالشعور بالانتماء للجماعة وإظهار روح التنافس. أنظر: https://www.awraqthaqafya.com/، بتاريخ: 2021/12/28، الساعة: 16.55.

[2] بن عمارة سمية، المواطنة البيئية (دراسة ميدانية وتحليلية لواقع صداقة التلميذ مع البيئة ببعض متوسطات ولاية ورقلة)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، المجلد 05، العدد 12، 15-09-2020، ص.ص46-47.

ونشر كيفيات التصدي للمشكلات البيئية بشكل يسمح لأكبر عدد ممكن من الأفراد من مشاركة هذا الهدف، واقتراح أساليب جديدة لحماية البيئة من خلال خاصية التعليقات ومشاركة المنشورات التي قد تصل إلى أبعد نقطة في العالم، فيحفز ذلك تبادل الأفكار والمعارف والخبرات في مجال حماية البيئة والتشجيع على استدامة عناصرها ومواردها باعتبار ذلك مسؤولية كل فرد، انطلاقا من إطلاق حملات توعوية متكررة ومتواصلة لنشر الثقافة البيئية ومتابعة المستجدات حول البيئة[1]، ومشاركة ذلك على أوسع نطاق في العالم الافتراضي مع تكرار تلك العملية تؤدي حتما إلى غرس قيم المواطنة البيئية لدى أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات.

الخاتمــة:

مما سبق يتبين أن النجاح في بناء المواطنة البيئية في المجتمع يعد ركيزة هامة في إعمال حق الإنسان في بيئة صحية، سيما إذا تم رفع مستوى وعي الفرد بالمشكلات والتحديات البيئية، لنخلص إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

1- غياب مفهوم المواطنة البيئية –سيما في البلدان النامية– يعود إلى التشبع بالمعتقدات والأفكار الخاطئة حول المسائل البيئية؛

2- الاستجابة لقيم المواطنة البيئية بشكل حقيقي يحتاج إلى تكثيف الجهود والتعاون بين مختلف الفواعل في الدولة وفي المجتمع الدولي؛

وبناء على هذه النتائج يمكن اقتراح ما يلي:

1- تصحيح المعتقدات البيئية الخاطئة، والتي يلقي المجتمع مسؤولية النهوض بها على الدولة باعتبارها أعلى سلطة في محيطه، وذلك بتعزيز المواطنة البيئية من خلال الاهتمام بالتربية البيئية وإدراجها في المناهج التعليمية لمختلف المستويات، مع الاستعانة بوسائل الاعلام لنشر الثقافة البيئية وتنمية الوعي البيئي لدى الجمهور ومتخذي القرار باعتبارهم السلطة التي يمكنها توجيه الاهتمام العام نحو المسائل البيئية بشكل رسمي وملزم؛

2- ضرورة أن تكون المواطنة البيئية تشاركية بين كل الفواعل (الدولة، القطاع الخاص، الأفراد، والجمعيات البيئية)، وهذه التشاركية لا تتحقق إلا بتنمية الوعي البيئي لدى كل شرائح المجتمع، وإتاحة كل الوسائل القانونية والإجرائية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في المسائل البيئية والسياسات

[1] مشري محمد الناصر، مواقع التواصل الاجتماعي كمدخل لتنمية مفهوم المواطنة البيئية (دراسة آراء عينة من الأساتذة بجامعة سوق أهراس–الجزائر)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص241.

التنموية بشفافية ونزاهة قصد إضافة قيمة اجتماعية جديدة تمس الجانب البيئي والتنموي باعتبارها حقوقا وقيما ومُثُلًا عليا على المجتمع دمجها ضمن مختلف قيمه ومعتقداته.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القوانين

1- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادرة في 2001/12/15.

2- القانون 10/03 مؤرخ في 07/15 /2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 43 في 2003/07/20.

ثانيا: الكتب

1- أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

2- إيمان عباس الخفاف، التعليم البيئي في رياض الأطفال، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

3- رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، دون طبعة، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1978.

4- عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2011.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1- فوزية فتيسي، نحو التأسيس للحق في البيئة الصحية في ظل أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة باتنة 01، 2019-2020؛

2- مهدي قصير، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، نوقشت واجيزت في جامعة وهران 2، 2015-2016؛

3- يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، جويلية 2007،

رابعا: المقالات

1. أسماء علي أبا حسن، مؤشرات قياس مدى تحقيق المواطنة البيئية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 02، 2006؛
2. حياة سعيد وعبد الحميد برحومة، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئة في المؤسسة الاقتصادية، حالة ncarouiba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 18، 2017؛
3. حيان حمدان، دراسة العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية وفعالية المنظمات، دراسة ميدانية على طلاب الجامعات الخاصة والعامة السورية، الجامعة الوطنية الخاصة، 2015/2014؛
4. ريهام عبد العال، المواطنة البيئية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، مصر، المجلد 11، العدد 2017/01/01؛
5. سمية بن عمارة، المواطنة البيئية (دراسة ميدانية وتحليلية لواقع صداقة التلميذ مع البيئة ببعض متوسطات ولاية ورقلة)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، المجلد 05، العدد 12، 15-09-2020؛
6. صوفي بن داود، دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة تيارت، الجزائر، العدد 6، جوان 2018؛
7. علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة التنمية البشرية في السليمانية، كوردستان، العراق؛
8. علاء الدين قليل، دور الجباية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، مجلة القانون والمجتمع، مجلد 05، العدد 02، 2017/12/01، جامعة أدرار؛
9. عليان بوزيان، تفعيل فكرة المواطنة البيئية في السياسات التشريعية، دراسة مقارنة، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 02، العدد 02، 2014/12/30؛
10. فضيلة عرابية، آفاق تعزيز أبعاد المواطنة البيئية كآلية لحماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي، المجلد 8، العدد 01، مارس2021؛
11. محمد الناصر مشري، مواقع التواصل الاجتماعي كمدخل لتنمية مفهوم المواطنة البيئية (دراسة آراء عينة من الأساتذة بجامعة سوق اهراس-الجزائر)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 05، العدد 02، 2021؛

12. محمد أمين أوكيل، التكريس الدستوري للحق في بيئة سليمة كأساس لممارسة المواطنة البيئية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 02، جانفي 2020؛

13. مديحة بخوش، دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية عرض لبعض النماذج العالمية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة تبسة، العدد 02 (عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة)، ديسمبر 2018؛

14. هند غدائفي ورحمة غضبان، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية بمدينة باتنة)، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الوادي، العدد 07، سبتمبر 2018.

خامسا: المراجع الالكترونية

1- رحاب مصطفى كامل، التنمية المستدامة في القرآن الكريم، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، المجلد 10، العدد 16، 2017/06/30، السعودية. أنظر:
https://jqrs.qurancomplex.gov.sa/?p=871، بتاريخ: 2021/12/18، الساعة: 12:10؛

2- عمروش الحسين، المواطنة البيئية العالمية، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، جامعة الجنان، العدد 06، يونيو 2014. انظر: https://www.gcedclearinghouse.org، بتاريخ: 2021/12/19، الساعة: 11.22.